

State of Kuwait



دولة الكويت

١١ أكتوبر ٢٠١٥

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بشأن العلاج من الخارج ، مشفوعاً بمذكرته

الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،

مقدم الاقتراح

نبيل نوري الفضل

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على السادة الأعضاء

عبدالله  
١١ أكتوبر ٢٠١٥

**اقتراح بقانون**  
**بشأن العلاج من الخارج**

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٨١ بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان والمهن المعاونة لهما،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية المال العام والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

**(مادة أولى)**

يحظر على الدولة إرسال الكويتي وغيره لتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج على نفقتها الخاصة.

**(مادة ثانية)**

في حالة عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة للمريض الكويتي المصاب بمرض مستعصي تلتزم وزارة الصحة باستقدام الطبيب الأجنبي المختص في الرعاية الطبية والعلاج وطاقمه المساعد إلى الدولة وذلك على نفقتها الخاصة.

وتقوم وزارة الصحة على نفقتها الخاصة إتماماً لحكم هذه المادة بتوفير غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوافر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية وأن تتكفل بكافة ما يلزم للرعاية الطبية والعلاج في المصحة العلاجية الخاصة ومن ذلك التحاليل الطبية والفحوصات والأشعة بأنواعها وغيرها.

ولا يسري هذا الحكم على المريض الأجنبي وعلى غير الكويتي.

**(مادة ثالثة)**

تحال وجوبياً جميع الطلبات المقدمة إلى أي جهة حكومية من الكويتيين الراغبين بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج إلى وزارة الصحة لإعمال أحكام هذا القانون.

**(مادة رابعة)**

يتاح لأطباء وزارة الصحة دون غيرهم مرافقة الطبيب المستقدم من الخارج لأغراض التدريب واكتساب الخبرات من الطبيب المستقدم.

**(مادة خامسة)**

تتولى المكاتب الصحية الكويتية في الخارج مهمة التعاقد مع أطباء الخارج وطواقمهم المساعدة لاستقدامهم إلى الكويت بدلاً من مهامها الحالية.

**(مادة سادسة)**

تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من وزير الصحة، ويصدر الوزير كذلك القرارات اللازمة لتنظيم استقدام الطبيب الأجنبي وطاقمه المساعد، والأجور المقررة لهم، وتحديد الأمراض المستعصية التي لا تتوافر لها رعاية طبية وعلاج في الكويت.

**(مادة سابعة)**

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .



State of Kuwait

دولة الكويت

(مادة ثامنة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بشأن العلاج من الخارج

نصت المادة [ ١٥ ] من الدستور بأن : [ تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ].

وبالرغم من كفاءة الدولة للصحة العامة ، إلا أن الممارسات العملية على مدى سنون طويلة قد كشفت عن استغلال واضح لنوع خاص من الرعاية الطبية والعلاج وهو الذي توفره الدولة لمواطنيها في خارج إقليمها.

فبالرغم من وجاهة هذه الرعاية الطبية الخارجية التي تؤكد على التزام الدولة بصحة مواطنيها إلا أن هذه الرعاية قد شكلت عبئاً على المال العام من جانب ، واستغلت للترهات السياسية والاجتماعية من جانب آخر ، فإختلت مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ، وانهار الهدف السامي الذي ابتغاه الدستور بتحقيق عناية كاملة للمواطن ، ناهيك على أن الدولة أصبحت لها القدرة على تحويل مسار الرعاية الطبية لمواطنيها من الكويت إلى الخارج بدلاً عن من الخارج إلى الكويت. وهذا المسار الجديد سيؤدي حتماً إلى اكتساب أطباء الداخل خبرات أطباء الخارج ، فتنسج آفاق الرعاية الطبية في الكويت.

وتحقيقاً لفكرة المسار الجديد ، وتوفيراً للمال العام ، وقطعاً لدابر الاستغلال المشار إليه ، وتوسيعاً لقاعدة المستفيدين من الكويتيين للرعاية الطبية المتوافرة في الخارج ، فقد أعد الاقتراح بقانون المرفق الذي نص في مادته الأولى بأن : [ يحظر على الدولة إرسال الكويتي وغيره لتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج على نفقتها الخاصة ].

ومفاد المادة المقترحة حظر عام للعلاج في الخارج لا استثناء فيه لاستعمال النص كلمة [ الحظر ] بدلاً من عبارة [ لا يجوز ].

كما أن هذا النص المقترح قضى بسريان الحظر المشار إليه على غير الكويتي كالأجنبي معلوم الجنسية، وكذلك على الأفراد الذين لا يحملون أي جنسية كانت كالمقيمين بصورة غير قانونية ، حتى لا ينحصر الحظر المشار إليه في الكويتي فقط، فيفهم خطأ من نص المادة الأولى أن الذين لا يحملون الجنسية الكويتية لا يشملهم الحظر المشار إليه.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن لفظ [ الدولة ] هو لفظ عام يشمل كافة الوزارات والجهات الحكومية، والدواوين العامة في الدولة كالديوان الأميري ، وديوان ولي العهد ، وديوان سمو رئيس مجلس الوزراء ، حتى تكون لدينا قاعدة قانونية عامة ومجردة وملزمة للكافة تحقيقاً للمساواة والعدالة بين المواطنين كافة.

ونظراً لأهمية الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج وحاجة الدولة إليها في مواجهة ما استعصي على الخبرات الطبية في الكويت من أمراض ، وكذلك حتى لا تنقص الرعاية الطبية فقد نصت المادة الثانية من الاقتراح بقانون على أنه :

[ في حالة عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة للمريض الكويتي المصاب بمرض مستعصي فإن وزارة الصحة تلتزم باستقدام الطبيب الأجنبي المختص في الرعاية الطبية والعلاج وطاقمه المساعد إلى الدولة وذلك على نفقتها الخاصة.

وتقوم وزارة الصحة على نفقتها الخاصة إتماماً لحكم هذه المادة بتوفير غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوفر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية.

ولا يسري هذا الحكم على المريض الأجنبي وعلى غير الكويتي ] .

ويقصد بهذا النص من المادة الثانية من الاقتراح بقانون عدم حرمان المريض الكويتي من الخبرات الطبية المتوافرة في الخارج عند عدم توافر الرعاية الطبية والعلاج في الدولة لمرض ما، بأن

يصبح على وزارة الصحة التزام باستقدام الطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد في الرعاية الطبية والعلاج لهذا المرض المستعصي على الخبرات الطبية في الدولة وذلك على نفقة الدولة. وحتى يشعر المريض الكويتي بكمال الرعاية الطبية والعلاج كما هو الشأن لو أرسل للخارج فإن وزارة الصحة وعلى نفقتها الخاصة توفر غرفة خاصة طبية في إحدى المصحات العلاجية الخاصة في الكويت ما لم تتوفر هذه الغرفة في أحد المستشفيات الحكومية.

وحتى لا يفهم أن الاستفادة من استقدام الرعاية الطبية والعلاج من الخارج إلى الكويت ستشمل الأفراد الآخرين من الأجانب ومن غير الكويتيين فإن النص المقترح قضى بأن حكمه لا يسري على المريض الأجنبي وعلى غير الكويتي كالمقيمين بصورة غير قانونية، حتى لا يحتج هؤلاء بهذا النص بأنه قد حظر عليهم ما حظر على الكويتي من إرساله للعلاج والعناية الطبية في الخارج، فيفسر النص خطأ أن الاستفادة المشار إليه في نص المادة الثانية من الاقتراح بقانون تسري على الأجنبي وعلى غير الكويتي أيضاً ، وهو ما لم يقصده النص هنا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بعبارة [ على نفقتها الخاصة ] هو أن تشمل هذه النفقات أجور الاستقدام والسكن ومصاريف السفر وكل ما يلزم للطبيب الأجنبي المختص وطاقمه المساعد.

وحتى يكتب لهذا الاقتراح النجاح في تحقيق أهدافه ولا تضيع الجهود في الحفاظ على المال العام فقد نصت المادة الثالثة منه بأن :

[ تحال وجوباً جميع الطلبات المقدمة إلى أي جهة حكومية من الكويتيين الراغبين بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج إلى وزارة الصحة لإعمال أحكام هذا القانون ].

ويقصد بهذا النص أن أي طلب يقدم من الكويتي يتضمن رغبته بتلقي الرعاية الطبية والعلاج في الخارج يحال وجوباً إلى وزارة الصحة حتى ولو كان هذا الطلب قدم إلى الديوان الأميري أو ديوان ولي العهد أو ديوان سمو مجلس الوزراء أو لأي وزارة أو جهة حكومية أخرى.

ولا داعي هنا لذكر الأجنبي أو ذكر غير الكويتي طالما أن المادة الأولى من الاقتراح بقانون حظرت عليهما الاستفادة من الرعاية الطبية والعلاج في الخارج ، كما أن المادة الثانية منه حظرت عليهما كذلك الاستفادة من استقدام الرعاية الطبية والعلاج من الخارج إلى الكويت، فتصبح الطلبات المقدمة من الأجنبي أو من غير الكويتي منعدمة لا سبيل لقبولها بأي شكل من الأشكال.

ومن أجل استثمار الخبرات الأجنبية المستقدمة إلى الكويت فقد نصت المادة الرابعة بأن : [ يتاح لأطباء وزارة الصحة دون غيرهم مرافقة الطبيب المستقدم من الخارج لأغراض التدريب واكتساب الخبرات من الطبيب المستقدم ].

ونظراً لكون هذا الاقتراح يهدف إلى نقل العلاج في الخارج إلى الكويت فإن المادة الخامسة منه قضت بتقليص المهام التي تتولاها المكاتب الصحية الكويتية في خارج البلاد بأن تنحصر في إجراء التعاقدات نيابة عن وزارة الصحة مع أطباء الخارج وطواقمهم المساعدة لاستخدامهم إلى الكويت بدلاً من مهامها الحالية.

ونصت المادة السادسة بأن :

[ تصدر اللائحة التنفيذية لأحكام هذا القانون بقرار من وزير الصحة، ويصدر الوزير كذلك القرارات اللازمة لتنظيم استقدام الطبيب الأجنبي وطاقمه المساعد ، والأجور المقررة لهم ، وتحديد الأمراض المستعصية التي لا تتوافر لها رعاية طبية وعلاج في الكويت ].

أما المادتان السابعة والثامنة من الاقتراح فقد نصتا على أن : [ يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون ] ، وأن : [ على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ].

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح بقانون سمي بـ [ العلاج من الخارج ] ، وبذلك يقصد به عنصر الرعاية الطبية الشاملة من الطبابة وغيرها ، وعنصر العلاج الذي تدخل فيه الأدوية



State of Kuwait

دولة الكويت

والأدوات والمعدات الطبية المتوافرة في الخارج لاستقدام هذين العنصرين إلى داخل الدولة  
للكويتيين فقط ، فجاءت تبعاً لذلك عبارة [ العلاج من الخارج ] .